الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٧ اغسطس ٢٠٠٢

هل يتلاشى البعد العربي لصالح الكيان الأفريقي في السودان؟

الرئيس البشير يتغنى بإنجازات جبهة الإنقاذ والترابي يطلب الغفران من أخطائها!

ذكرني الحديث المطول الذي نشرته مجلة «المصور»، للرئيس البشير، وركّز فيه بشكل خاص على ان موقف حكومته من تقرير المصير يرتبط بما تضمنه الدستور وانه لا فكاك من احترام الدستور وتطبيق القانون بشان الحدود، ذكرني هذا الادعاء على ما فيه من تناقضات وردت في سياق الحديث بطرفة نقلها مراسل رويترز من الخرطوم عندما كان يتابع تحركات الدبابات التي كانت تحمل ضباط وجنود نميري في ليلة الرابع والعشرين من مايو (ايار) عام 1969 للاستيلاء على القصر الجمهوري وكل مواقع السلطة، حيث قال: إن الدبابات كانت تتوقف عن السير كلما اضاءت شارات المرور الضوء الأحمر احتراماً لقوانين الحركة، بينما كانت في طريقها إلى الإطاحة بالدستور نفسه، وكل المؤسسات الشرعية القائمة واعتقال القادة المنتخبين من الشعب!. فالرئيس البشير الذي يتحدث عن احترام الدستور هو ذاته الذي لم يطح بدستور الديمقراطية الثالثة فحسب، وإنما أطاح بالترابي واضع الدستور الذي يعلن احترامه له وتمسكه به! ووضع الترابي في السجن لخلافات بينهما حول تفسير هذا الدستور، والأهم من ذلك كله، أنه في حديثه مع «المصور»، أشار إلى وجوب تعديلات في الدستور تمشياً مع الاتفاق مع حركة قرنق، وانه تجاوز الدستور عندما اعطى نفسه حق تعيين ولاة الولايات بدلاً من انتخابهم، واعلن حالة الطوارئ بطريقة غير دستورية على حد تعبير واضع الدستور. وانهارت اتفاقية السلام من الداخل والتي وضعت في صلب الدستور ومن بين بنودها حق تقرير المصير! ورجع موقعها الرئيسي رياك مشار إلى حضن التمرد مرة اخرى، وابعد الوزير الآخر قبل أيام، ومع ذلك لحاجة في نفس يعقوب يتمسك به البشير لا قرنق كما يدّعي لأن اسقاطه يتوجب اسقاط التمسك بشعارات الدولة الدينية!.

ولقد شهدنا للدكتور قرنق غير مرة انه لا يتحدث عن تقرير المصير، بل ان خطابه في المؤتمر الأخير للتجمع المعارض الذي عقد باسمرا قبل عامين، لم ترد فيه كلمة واحدة عن تقرير المصير، بل كله كان عن السودان الجديد. ولا يتردد الحديث عن تقرير المصير عبر المفاوضات الا كبديل لإصرار الحكومة على تبني الدولة الدينية. وحتى الأوراق التي قدمتها الولايات المتحدة في مبتدأ المفاوضات في ماشاكوس تجنبت الإشارة إلى تقرير المصير مما يعني أن الظروف التي فرضت وضعه تكمن في إصرار الحكومة على قيام دولة دينية في الشمال. والغريب أن الأمريكان لم يمارسوا ضغطاً عليها لتغيير مواقفها ولا لتوسيع دائرة المشاركة بإشراك القوة السياسية الشمالية مما يثير أكثر من علامات استفهام، خاصة إذا اعتبرنا ان الأمريكان صادقون في انهم مع وحدة السودان كما نفهمها! وليس بسيناريو مختلف كما يبدو من خلف ستار، بالرغم من ان البشير في حديثه لـ«المصور» وصف الاتفاق بانه سوداني تم بين الحكومة والحركة مؤكداً: «ان الامر سوداني باكثر من ان يكون غربياً امريكياً». وإذا جاز لنا أن نصدق البشير، فكيف يمكننا ان نفسر تحذير المبعوث الأمريكي للمعارضة السودانية من التفاوض مع الحكومة خارج إطار «إيقاد» وفي نفس الوقت منعها من المشاركة في مفاوضات ماشاكوس رغم ان مشاركتها تعزز دعم وحدة السودان. لكن مشاركتها غير مرغوبة من جانب الحكومة، لرغبتها بالاستفراد بسلطة الشمال ولعل هذا يتماشى مع الرغبة الأمريكية ايضاً.

أما عن سيناريو مختلف للوحدة، فيبدو في مجمله أن الجنوب لن ينفصل، لكن الشمال هو الذي سيجري تهميشه في إطار هذه الوحدة وقد لا يسمح له بالانفصال ولا بحق تقرير المصير، وقد قال قرنق ذات مرة بشيء من السخرية في معرض الإجابة عن احتمال أن يفصل الشمال: عليهم ان يقاتلوا من اجل ذلك إذا أرادوا الانفصال.. ولكننا الآن نستعير هنا الكلام الخطير الذي ورد على لسان البشير لـ «المصور»، وقاله بكل هدوء وبساطة كما يلي:

«قبل فترة اكد لي الرئيس اليوغندي موسفيني انه في عام 1969، كان أغلب الجنوبيين في كمبالا يتحدثون عن الانفصال، بينما كان قرنق يتحدث عن الوحدة»، وعندما سئل لماذا هو مع الوحدة؟ قال: «إن الأفارقة في السودان أغلبية على العرب، وإذا

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

محمد الحسن أحمد

تم الانفصال ستظل الاغلبية في السودان للعرب، لكن مع الوحدة ستكون الأغلبية للأفارقة».

وسألت «المصور» البشير: وهل هم اغلبية؟، فأجاب: «العناصر غير العربية في السودان أغلبية»، وإذا كان الأمر كذلك، كما يقول البشير، الا يستوجب الوضع أن يفكر في مسؤولية حكومته التي غيرت المعادلة بسياستها التي هجرت ملايين الشماليين بالإقصاء والبطش والرغبة في إبعادهم حتى لا يكونوا سبباً في اسقاطها او تبديلها؟، وكيف دمرت الطبقة الوسطى، وافلست الراسمالية الوطنية، ووضعت في المناصب اصحاب الولاء على حساب اهل الكفاءة؟ وكيف فتحت حدودها للوافدين من افريقيا وسدتها في وجه العرب، وما إلى ذلك من فلسفات خاطئة لاممية متوهمة قلبت تركيبة الموازين المتعارفة!.

وإذا تركنا ما فعلته الإنقاذ في مدى أكثر من عقد من الزمان من خطايا واخطاء ونظرنا في الحاضر، لوجدناها مستمرة في تلك السياسات، ومنها: انها ما تزال تحارب مشاركة القوى الشمالية في المفاوضات واكثر من ذلك تسعى بشتى السبل لتمزيقها، وهذا ما حدث في حزب الامة ويحدث الآن في الاتحادي الديمقراطي ناهيك عن انقسام الحركة الإسلامية نفسها. تفعل كل ذلك تهميشاً للعروبة والإسلام وتحسب أنها بما تفعل تعزز فرص انفرادها بالحكم على الأقل في الشمال لست سنوات اخرى يكون البشير عند تمامها بلغ العشرين من سنيّ حكمه، وليس بعد ذلك مهماً ما يحدث للعروبة والإسلام في السودان!.. لكن البشير وصحبه بحكم المنطق الذي أورده عن الأقلية العربية كيف يضمن أن يتربع على سدة الحكم ست سنوات وهو لا يمثل اقلية فحسب داخل القوى السياسية العربية، إنما القوى العربية نفسها اضحت اقلية مبعثرة!.. ترى هل نكون مبالغين إذا ذكرناه بما حدث لغرباتشوف أو الفريق عبود في السودان عندما لم تدم رئاسته بعد ثورة اكتوبر إلا اياماً معدودات!.

هنالك الكثير الغريب في حديث البشير لـ «المصور»، لكننا نختم بما قاله عن تحريم الاتصالات بالدكتور جون قرنق الذي سيكون شريكاً ولاعباً رئيسياً في السلطة وعلى الأرجح أنه سيكون رئيساً للوزراء وفقاً لدستور مشابه للدستور الفرنسي، بمعنى أن يكون هو المسؤول عن كل السياسات الداخلية ويترك للبشير الخارجية والدفاع!.. فماذا قال البشير «أعطيك مثلاً لو أن مواطناً مصرياً حاول عمل اتفاق مع إسرائيل، هل ستتركه الحكومة رغم انها وقعت اتفاقاً مع إسرائيل، التعامل مع العدو لا يتم إلا من خلال الحكومة، هي التي تتفاوض وهي التي تتفق، أما تعامل المواطن مع العدو منفرداً ودون إخطار الدولة فهو في عرف القانون الجنائي مجرم وممنوع».

قطعاً ان البشير ضرب مثلاً خاطئاً ويخلو من ابسط موجبات اللياقة، فالدكتور قرنق مواطن وزعيم سوداني لا يقل درجة عن البشير او غيره ولا يمكن وصفه بانه عدو، ولكن يمكن وصفه بانه خصم، ولا يمكن تشبيهه بإسرائيل حتى يكون التعامل معه جريمة او خيانة. والمفارقة ان البشير من جهة يتعامل معه ويلهث لأن تكون قسمة السلطة معه، ومن جهة اخرى يحاول ان يبعد أية قوى سياسية من التعامل أو التحالف مع قرنق ليستفرد هو بذلك التحالف، ومن جهة ثالثة لا يريد ان يتوافق أو يتصالح مع القوى السياسية الشمالية إنما يريد تهميشها وتشتيتها طمعاً في أن تنضم شرائح منها إلي صفه على امل ان تصبح للحكومة قاعدة شعبية بعد ان شتت انقسام الجبهة الإسلامية قاعدتها وما تبعته إلا اقلية!.

ولعل آخر ما يلفت النظر في حديث البشير ان الانقاذ جلبت الخير للسودان ووفرت كل شيء للمواطنين حتى الدولار الذي كان قبلها له ثلاثة اسعار اصبح الآن سعره واحداً ومستقراً لعدة سنوات، وما لم يقله ان اسعاره المتعددة في الماضي كانت بين أربعة جنيهات واقصاها 12 جنيهاً، أما سعره المستقر الآن فهو 2600 جنيه للدولار الواحد!.

ولعل مما يلفت الانظار، أن الترابي الذي كان سيد النظام لتسع سنوات خلت، ظل يرسل من سجنه الانتقادات للأخطاء التي ارتكبت والاعتذارات وطلب الغفران من الشعب، بينما البشير لا يرى في الإنقاذ إلا الإنجازات المبهرة التي لم يشهد السودان لها مثيلاً من قبل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية